

أثر تطبيق حاكمية الشركات المساهمة على الأداء المالي -

دراسة ميدانية على الشركات الاستخراجية والتعدينية المساهمة العامة

الملخص باللغة العربية

ان الهدف من هذه الرسالة ذو شقين: الشق الاول هو استقصاء الوضع الحالي لتطبيق اليات حاكمية الشركات في قطاع الصناعات الاستخراجية و التعدينية في الاردن .

بينما الهدف الثاني هو بيان تاثير اليات الحاكمية على الاداء المالي للشركات في ذلك القطاع . و بشكل محدد فان هذه الدراسة تغطي اليات مجلس الادارة (عدد اعضاء المجلس و استقلالية المجلس و عدد اجتماعات المجلس) و اليات اللجان (حجم لجنة التعويضات) و اليات الملكية (الملكية المؤسسية و الملكية الاجنبية و ملكية كبار المساهمين).

لتحقيق الاهداف المبينة اعلا قام الباحث بمراجعة و تقييم الدراسات السابقة الحديثة و الملائمة لتحديد فرص و مجالات القيام بدراسة اصيلة ذات قيمة مضافة.

وبعد ذلك تم استخدام و تطبيق الاساليب الاحصائية الملائمة وهي الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اقل قيمة و اعلى قيمة و معامل بيرسون و اختبار الانحدار المتعدد .

على 84 مشاهدة من البيانات تمثل 14 شركة خلال 6 سنوات 2009-2014. و بشكل خاص تم استخدام الاحصاء الوصفي بالاضافة الى معادلة الانحدار المتعدد من اجل فحص الفرضيات.

و قد بينت النتائج ان واقع حال تطبيق اليات الحاكمية في القطاع الاستخراجي و التعديني هو مقارب لواقع حال القطاعات الاخرى التي بينتها الدراسات الحديثة في الاردن. كما بينت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي لعدد اعضاء مجلس الإدارة و ملكية كبار المساهمين على الاداء المالي ووجود تأثير سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الاداء المالي. كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود تاثير لاستقلالية مجلس الإدارة و عدد اعضاء لجنة المكافآت و الملكية المؤسسية و الملكية الاجنبية على الاداء المالي للشركات في قطاع الصناعات الاستخراجية و التعدينية في الاردن

و عليه فاننا نوصي الى عدم الاعتماد على استقلالية مجلس الادارة بسبب انها لا تنعكس في الاداء المالي، نوصي بالاهتمام في زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة لما له من اثر ايجابي في اتخاذ قرارات.

نوصي على ضرورة ضبط اجتماعات مجلس الادارة و وضع حد معين لعدد الاجتماعات السنوية لمجلس الادارة ، نوصي على عدم الاعتماد على حجم لجان المكافآت كالية حاكمة وخصوصا انها لا تنعكس في الاداء المالي ، نوصي بعدم الاعتماد على الملكية المؤسسية كالية حاكمة وعدم سن تشريعات تحد من امكانية امتلاك المساهمين الافراد للاسهم ،نوصي بعدم الاعتماد على الشركاء الاستراتيجيين الاجانب كالية حاكمة و عدم التشجيع على زيادة ملكية الاجانب للاسهم ، نوصي المشرع الاردني على عدم وضع قيود على مساهمة كبار المساهمين ، نوصي المستثمرين الحاليين و المحتمليين ان يعتمدو على نتائج دراستنا للمفاضلة بين الشركات و ذلك باستخدام اليات الحاكمة التي اظهرت تاثيرا ايجابيا او سلبيا للتنبؤ بالعائد على الاصول (ROA) كاساس لاتخاذ القرار الاستثماري.

نوصي الهيئات العامة للشركات الاستخراجية و المشرعين و المدققين وموظفي الشركات الاستخراجية محل الدراسة على الاهتمام باليات الحاكمة وأهمية الالتزام بها بايلاء موضوع اليات الحاكمة و تشريعاتها الاهتمام الكاف.